الآراء الواردة
في الملحق تعبر عن وجهات
نظر كتابها

# الحريات أولا

## الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2064) السنة الثامنة -الاربعاء (9) أذار 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عدسة :ادهم يوسف

كتابة على الحيطان

## لماذا تخاف الحكومة من الشعب؟

عامر القيسي

لا ادري لماذا تخاف الحكومة من الشعب، في وضع من المفترض فيه أن يكون ديمقراطيا، قولا وفعلا. وهذا قول لا يحيد عن جادة الصواب، فبعد ثماني سنوات من التغيير وسقوط الدكتاتورية مازال الجسد الحكومي يختبئ في المنطقة الخضراء، وما زالت حمايات المسؤولين تزعج المواطنين في شوارع المدن.

بعد ثماني سنوات من التغيير، الحكومة تخاف من تظاهرات الاحتجاج على سوء أو انعدام الخدمات واستشراء الفساد وخنق الحريات، فتفرض حظرا للتجوال حتى إشعار آخر وتمنع وسائل الاعلام من التغطية المباشرة للتظاهرات، بل أنها قامت باعتقال صحفيين من داخل التظاهرة ومن خارجها في مطعم شعبي في منطقة الكرادة، بل أن الجهة التي اعتقلت الصحفيين عذبتهم على الطريقة الصدامية!

رئيس مجلس محافظة بغداد يطالب بأخذ الأذن منه قبل التظاهر باسبوع مع تقديم المستمسكات الصدامية "هكذا يسميها الشارع العراقي" وهي هوية الأحوال المدنية وبطاقة السكن والتموينية وشهادة الجنسية ، وعندها "يصفن" الحجي ليعلن موافقته من عدمها!!

الأنكى من كل ذلك أن الحكومة الرشيدة تزيد من شدّة الإجراءات "الأمنية" بحجة حماية المتظاهرين والحقيقة هي إجراءات لإفشال احتجاجات الجمهور على رداءة الأداء الحكومي في كافة مجالات الحياة، وهو ما أدى إلى أن تستخدم الجماهير الشارع للحصول على حقوقها بعد أن يئست من نتائج صناديق الاقتراع!

نقول إن الحكومة شرعية، وهذا صحيح، ونقول إنها منتخبة، وهذا أكثر صحة، ونقول إنها ينبغي ان تكون جزءا من الشعب وخادمة له، وهذا قول فيه الكثير من التجني على الحقيقة والمبالغة أيضا، لان الحكومة التي تخاف من تظاهرات شعبية سلمية، ولا تكلف نفسها النزول مع الناس والاستماع إلى مطالبهم بدل التلصص على المتظاهرين ورصد نشطائهم واعتقالهم فيما بعد، ولا تفعل شيئا سريعا لتلبية مطالب الناس بدل المئة يوم، مثل هكذا حكومة تعلن عن خشيتها من حركة الجماهير ومطالبهم الواقعية والممكنة باعتراف الجميع إلا الحكومة التي مازالت تصر على استحالة تحقيق الكثير من مطالب الجماهير!

والحكومة تقرر ساعات التظاهر ويقال بأنها ستحدد الأمكنة، حماية للمتظاهرين وليس تحجيما لهم، لان القاعدة والبعثيين بالمرصاد للتظاهرات، وعلى الجمهور المتظاهر أن يقدم شكره للحكومة بدلا من انتقاداته ومطالبه المستحيلة.

نريد حكومة تترجل من سيارات الدفع الرباعي المصفحة وتتجول في مدن أحزمة الفقر في بغداد وغيرها من المحافظات.

نريد حكومة تغادر بأسرع وقت من المنطقة الخضراء وتسكن بيننا لتعرف ماذا نأكل وكيف ومن أين، لتشاهد عن قرب الأطفال الذين يسوقون الحمير ويكنسون الشوارع ويعملون في المهن الشاقة بعيدا عن الصفوف المدرسية وهي مكانهم الحقيقي والطبيعي.

نريد حكومة يكون الشعب هو حمايتها وليس المقربون منها فقط والذين لايتورعون "مزاجيا" عن توجيه الاهانة الى اي مواطن عراقي لأنه أزعج المسؤول في الشارع.

نريد حكومة تعرف أننا سائرون نحو الأمية وليس محوها وتعرف أننا نتجه إلى تأسيس دولة الاستبداد واللون الواحد، وتعرف أن أعداد العراقيين الذين يصبحون ضمن إحصاءات "تحت خط الفقر" تتزايد.

نريد حكومة تتألم لآلامنا وتفرح لفرحنا ولا تنام إلا بعد أن تهدهد لنا وتقول "دللوه الولد يبني عدوك عليل وساكن الجول".

فهل لدينا حكومة بهذه المواصفات؟

# الشباب النخبة القوية في المجتمع

**يمكننا القول بأن النخب السياسية في كل مجتمع تدفعه بشكل ملموس نحو تحقيق الديمقراطية والتطور والتنمية، فإن الأوضاع السياسية داخل المنظمة النخبوية العربية، تعكس الحالة المتردية التي تعيشها النخب السياسية في مختلف هذه الدول نتيجة لعجزها عن قيادة أي تغيير أو إصلاح.**

**إن الحديث في هذا الموضوع يقودنا إلى ضرورة التمييز بين نخب تحكم وتملك سلطة اتخاذ القرارات الحاسمة وتستأثر بالمراكز الحيوية داخل الدولة، وتوظف الدين والإعلام وبعض الأحزاب وجزءا من فعاليات المجتمع المدني.. لصالحها، ونخب لا تحظى بقوة أو سلطة فعلية، توجد خارج مراكز اتخاذ القرارات، ولا تملك إلا مواقفها، وفي كثير من الأحيان تكون بدورها تحت رحمة النخب الحاكمة التي تفرض عليها واقعا سياسيا ضيقا من حيث إمكانية الاحتجاج أو المناورة.. مما يحدّ من فرص ترسيخ تصوراتها الإصلاحية داخل المجتمع والدولة، ويجعل من كل الخطوات "الإصلاحية" المتّخذة محدودة الأثر ولا ترقى إلى مستوى حاجات المجتمع.**

محمد عبد الأمير عبد

ومن منطلق اقتناعها بدور الإعلام و"الثقافة" في تكريس هيمنتها والترويج لأفكارها، حرصت هذه الأنظمة على تجنيد وسائل الاتصال لخدمة أغراضها واستمالة عدد من "المثقفين" إلى صفّها بالتهديد والوعيد تارة، والإغراء والكرم تارة أخرى، الأمر الذي أدى إلى نشر ثقافة سياسية منحرفة تكرّس الاستبداد والتعتيم، وتأزيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمختلف الدول العربية، وأثّر بالسلب على أداء النخب السياسية الموازية الأخرى، وضيق من هامش تحركها، وحال دون قيامها بأدوارها المفترضة.

فالكثير من الدول العربية التي اختارت التعددية، تعرف هيمنة للحزب الحاكم أو تفرض مجموعة من القيود الدستورية والقانونية والسياسية على مختلف الأحزاب بما يشوّش على تحركها ويحدّ من أدائها وفاعليتها في القيام بوظائفها المفترضة على مستوى التأطير والتعبئة والتنشئة والتمثيل.. فيما نجد دولا أخرى حظرت العمل بالأحزاب أو اعتمدت العمل بنظام الحزب الواحد.

لقد اعتمدت الكثير من الأنظمة العربية في ستراتيجيتها التّسلطية على النخب السياسية الأخرى إلى جانب نظيرتها العسكرية والاقتصادية والدينية.. وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وثبت في كثير من الأحيان تورطها في فساد مالي وإداري وسياسي.. مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها، وأفقد هذه النخب ثقة الجماهير، وولّد شعورا بالإحباط في أوساط الشعوب العربية، فيما فضّلت نخب مثقفة ودينية وسياسية.. أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيدا.

نجحت النخب السياسية الحاكمة في مختلف الدول العربية إلى حد كبير في تدجين العديد من النخب "المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الحزبية، الحكومية.." تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب، كما ضيّقت من الهامش الدستوري والسياسي لتحركها. فالنخب المثقفة التي أسهمت على امتداد التاريخ في إثراء الفكر والإبداع الإنسانيين، عانت في عدد من الدول العربية ويلات الظلم والتهميش، وعلاوة عن الوضعية الصورية التي تميز عمل المؤسسات السياسية.. نجحت الكثير من الأنظمة العربية إلى حد كبير في نقل مظاهر الاستبداد والانغلاق والجمود إلى عدد من الأحزاب السياسية ونخبها، وإلى مختلف الفعاليات المحسوبة على المجتمع المدني.. مما أفقدها ثقة الجماهير. وهكذا برزت نخب تبنت تصورات الأنظمة وطروحاتها ودافعت عنها، فيما كانت هناك نخب أخرى معارضة لاقت مظاهر مختلفة من التضييق وعانت ويلات التعسف والاعتقال..

وأمام هذه المعطيات الموضوعية والذاتية التي تؤكد حجم الإكراه الذي يعوق عمل مختلف النخب والقنوات السياسية، أضحت مهمة هذه الأخيرة في قيادة الإصلاح والتغيير أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا؛ وهو ما سمح لمختلف الأنظمة العربية بالتمادي في تسلطها واستهتارها بإرادة الشعوب.

ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، وبفعل هذه العوامل مجتمعة، خرجت الجماهير يتقدمها الشباب إلى الشارع في عدد من الدول العربية في إطار ثورات واحتجاجات عارمة، برغم تحفّظ وتمنّع عدد من الأحزاب والهيئات.. بصورة تعكس حجم الهوة القائمة بين مختلف هذه النخب ومجتمعاتها، وتبرز تفكّك وضعف القنوات الوسيطة "أحزاب ونقابات.."، وضيق هامش تأثيرها سياسيا ودستوريا..

إن قيادة الشباب لهذه الاحتجاجات تبيّن مدى التهميش الذي عانت منه هذه الفئة على شتى المستويات والميادين، وتعبر أيضا عن الرغبة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

فهذه الفئة التي لم تجد نفسها بشكل أو بآخر داخل مختلف القنوات التي يتاح لها العمل في إطار قواعد اللعبة المتاحة التي تسمح بها الأنظمة، ولم يحسب لها أي حساب ضمن معادلة العمل السياسي أو السياسات العامة لعدد من الدول، سعت للبحث عن قنوات ومتنفسات بديلة من أجل التواصل فيما بينها وللتعبير عن تطلعاتها بصورة تلقائية وسلمية وحضارية، من خلال قنوات الاتصال الحديثة التي تتركز في شبكة الإنترنت ""فايسبوك" وبريد إلكتروني و"يوتوب" و"تويتر".." والهواتف النقالة التي تتيح إمكانيات مذهلة في التواصل، قبل أن تنقل مطالبها من العالم الافتراضي إلى الواقع في شكل احتجاجات ميدانية عارمة، لم يتردد في الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع وأحزاب سياسية وفعاليات مدنية ونخب مختلفة- بعدما ظل صوتها غائبا بفعل عوامل ذاتية وموضوعية- لاقتناعها بعدالة ومشروعية مطالبها "فئة الشباب" التي جاءت بعيدة عن أية حسابات حزبية أو مصالح إيديولوجية ضيّقة.

وهكذا بادرت الجماهير في مختلف الدول العربية بطرح مطالبها بصورة علنية وواضحة إلى صناع القرار، وإن اختلفت أشكالها وحدتها من منطقة إلى أخرى، وقد تراوحت هذه المطالب بين أولويات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودستورية.. وإذا كان سقف المطالب قد ارتفع بصورة متسارعة نتيجة لحجم الحيف والاستبداد والفساد الذي عانت منه بعض المجتمعات، مثلما هو الشأن بالنسبة لتونس ومصر.. وجعل فرص تدارك الأمر بعيدة المنال، وأدى إلى إسقاط الأنظمة القائمة.. بعدما اختارت هذه الأخيرة صمّ الآذان في مواجهة مطالب شعوبها لعقود خلت، وبعدما اختارت أيضا منطق العنف والترهيب لإخماد التظاهرات والاحتجاجات، واللّعب على عامل الوقت..

فإن الكثير من الأنظمة العربية تواجه تحديات كبرى وتجد نفسها أمام مأزق حقيقية، في ظل تزايد وتعقد الإكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. تفرض عليها اعتماد مبادرات حقيقية تزرع الثقة في أوساط الجماهير، وبخاصة أن هذه الأخيرة تخلصت من عقدة الخوف والإذعان، في محيط إقليمي يغلي بالاحتجاجات والثورات الشعبية التي تواكبها وسائل الإعلام المختلفة ويتابعها الرأي العام العالمي لحظة بلحظة.

وتزداد هذه المآزق خطورة مع ظهور بوادر تشير إلى اقتناع الكثير من القوى الغربية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة وخطيرة جدا على مصالحها السياسية والاقتصادية، وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية في المعاملات والعلاقات السياسية والاقتصادية محليا ودوليا، بعدما ظلت هذه القوى تجامل الاستبداد في المنطقة العربية لعقود عديدة، حفاظا على مصالحها، واعتقادا منها بدوره في مواجهة التطرف والهجرة السرية و"الإرهاب".. واقتناعا منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح المشهد السياسي بهذه الدول.

إن ما وقع في تونس وفي مصر، وما يقع في ليبيا واليمن وحتى العراق من أشكال احتجاجية عارمة، هو رسالة واضحة إلى كل الأنظمة التي لم تركب بعد قطار التغيير والإصلاح الجادّين والحقيقيين، لكي تبادر إلى إعمال مبادرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودستورية مشروعة تستجيب لتطلعات الجماهير، وفرصة سانحة للقيام بتدابير تدعم دولة المؤسسات والقانون وتكافؤ الفرص سياسيا واقتصاديا، وتفتح المجال لمشاركة بنّاءة وفاعلة في إطار من التعددية وبأطراف فاعلة تشتغل في جو من الشفافية والمحاسبة.

# على نفسها جنت براقش!

كاظم حبيب

حين بدأ السيد رئيس الوزراء دورته الأولى قبل نحو خمس سنوات، تمنى الناس أن تكون فترته أفضل من الفترة التي عاش فيها في ظل وزارة ترأسها الدكتور الجعفري. وبدأ السيد المالكي بعد سنة أو أكثر من توليه رئاسة الوزراء باتخاذ إجراءات مهمة ساندها الشعب لوضع حد للمليشيات الطائفية المسلحة ومحاولاتها إخضاع مناطق ومحافظات تحت سيطرتها. وقد أمكن تحقيق نجاحات ملموسة في الحفاظ على الأمن وتراجع عدد القتلى والجرحى نتيجة العمليات الإجرامية للقوى المناهضة للعملية السياسية من جماعات البعث الصدامية والقاعدة وهيئة علماء المسلمين ...الخ.

إلا أن هذه الإجراءات العسكرية لم تقترن بإجراءات سياسية واقتصادية إنتاجية وخدمية واجتماعية وبيئية مناسبة وضرورية مما أدى إلى تراجع ملموس في حالة الأمن في مختلف أنحاء العراق، ما عدا الفيدرالية الكردستانية التي استمرت بالتمتع بالأمن.

وفي نهاية الفترة الأولى وخلال تسلمه مسؤولية الوزارة الجديدة بدأ العراق يعيش ظواهر جديدة لا تعبر عن رغبة في تطوير الحياة السياسية وتنمية أجواء الحريات العامة وبناء المجتمع المدني الديمقراطي. ولم يتجل هذا التخلف في السياسات والإجراءات الضرورية في حقل واحد بل في جميع الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، مما اشاع التذمر في نفوس الشعب الذي تحمل الكثير خلال الأعوام الثمانية المنصرمة. وخلال الأشهر الستة المنصرمة تفاقم السلوك غير العقلاني لأجهزة الدولة الإدارية في المحافظات، ومنها وبشكل خاص بغداد، وفي موقف رئيس الحكومة وفي تباطؤ إنجاز تشكيل الحكومة ونشوء فراغ كبير في الجانب الأمني والسياسي مما فسح في المجال للقوى الإرهابية إنزال ضربات إرهابية شديدة أودت بحياة الكثير من الناس الأبرياء. وكان أبرز تلك الإجراءات السلبية هي التجاوز الفظ على الحريات العامة مما جعل مؤسسة المدى والكثير من منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية تساند حملة المدى في الدفاع عن الحريات أولاً، إذ إنه الطريق لتحقيق الوحدة الوطنية وبناء العراق الجديد.

إن شعور السيد رئيس الوزراء بقدرته على التحكم بالعملية السياسية واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات ضد الحريات العامة لا يستند إلى ارض الواقع وخاطئ ويقود إلى عواقب وخيمة. ومن المؤسف حقاً أن رئيس الوزراء محاط، كما يبدو، بمستشارين لا يقدمون له النصح اللازم للابتعاد عن طريق "الصدام رد" وعن استفزاز الناس الذين أرهقتهم سياسات النظم الاستبدادية السابقة وعواقبها وتفاعلها مع عوامل سلبية جديدة أو تعميق ما كان قائما قبل ذاك في المرحلة الراهنة.

لقد أدى التراكم المتواصل للسلبيات في جميع مجالات الحياة إلى فقدان الشعب لصبره فعبر عن ذلك بتنظيم المظاهرات في جمعتين متتاليتين، ولا شك في إنها ستتواصل إلى أن يجد الشعب أذاناً صاغية لما يريد. ولم يتحقق المنشود حتى الآن. فقد سبقت التظاهرات تهديدات مرفوضة واتهامات ظالمة بحق الذين دعوا للمظاهرات، ثم استخدام العنف في مناطق مختلفة إضافة إلى استشهاد ١٤ مواطناً على أيدي القوى الأمنية في مدن مختلفة من العراق.

وبدلاً من أن يبتعد السيد المالكي عن الغوص في سياسة تقليص الحريات العامة التي حذر الكثير من الناس من مخاطر استمرارها، اتخذ إجراءات أكثر تعسفاً، على وفق ما جاء على لسان قائد عمليات بغداد، بأن القائد العام للقوات المسلحة هو الذي أمر بهذه الإجراءات، ولم يتراجع عنها إلا بتدخل السيد رئيس الجمهورية ولمدة أسبوع لا غير. إن قرار اجتياح مقر اللجنة المركزية ومكتب جريدة طريق الشعب يرفع من مستوى التجاوز على الحريات العامة وعلى حزب يشارك في العملية السياسية ويمارس النقد بصورة دستورية، إذ كان في مقدور رئيس الوزراء نفسه أن يتصل بقيادة الحزب الشيوعي ويبحث معها الأمر، لا أن يرسل قواته في محاولة بائسة لإرعاب الناس والتي تعود عليها في نظم دكتاتورية سابقة.

إن العمل على استعادة البنايات الحكومية من الأحزاب السياسية ليس جديداً وليس خاطئاً في آن واحد، ولكن كيف تنظم هذه المسألة ولماذا يعامل الحزب الشيوعي وحزب الأمة العراقية بطريقة تختلف عن طريقة التعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى، خاصة وان الحزب الشيوعي يسعى منذ ثمانية أعوام لاسترداد ممتلكاته ومقراته السابقة لكي يخلي البنايات التي يستقر فيها الآن. كما أن حزب الأمة العراقية يستخدم البناية على وفق إيجار رسمي.

ليس غريباً، بل هو واقع معاش، أن يقرن الناس بين مواقف الحزب الشيوعي في تأييد مطالب الشعب العادلة والمشروعة ومشاركة الحزب مع بقية بنات وأبناء الشعب العراقي في المظاهرات وبين الاعتداء المرفوض على مقر الحزب الرئيسي ومكتب جريدة طريق الشعب وكذلك على مقر حزب الأمة العراقية الذي يقوده الأخ مثال الآلوسي.

إن هذه الأساليب غير الديمقراطية والقمعية لا تجلب الفخر لمن يمارسها بأي حال، بل تجلب عليه نقمة الشعب ورفضه. ويبدو لي إن السيد رئيس الوزراء ومستشاريه لم يتعلموا حتى الآن من دروس المظاهرات السابقة ولا مما يجري في منطقة الشرق الأوسط من مطالبة متعاظمة بالحريات العامة وما يحتاجه الشعب من فرص للعمل وخدمات ونزاهة ومكافحة الفساد ...الخ، بل راحوا يواصلون مسيرة مصادرة الحريات العامة. ولهذا الاتجاه عواقب غير حميدة أرجو أن يفكر بها السيد رئيس الوزراء وحزبه وقائمته ومن يؤيده في ذلك. ما أتمناه هو أن تتجنب الحكومة العراقية ورئيسها مضمون عنوان المقال: على نفسها جنت براقش!!

# الحرية والخدمات في مئة عام

رجاء القيسي

أحالتني المقابلة التي اجرتها قناة السومرية الفضائية في ٢٠١١/١/٢٨ في برنامج (بين قوسين) لعضو مجلس النواب بهاء الاعرجي الذي عبر عن دهشته من حدوث انتفاضة في تونس،رغم أن حال المواطن فيها افضل من المواطن العراقي ونسبة البطالة اقل بكثير والخدمات أفضل، هذا على لسان البرلماني الذي هو من المفروض ان يكون لسان حال الشعب وخادمه .الى حال العراقيين ومعاناتهم المستمرة منذ عقود وتهميشهم في بل والغاء وجودهم في العهد الصدامي ، فيما يجري تناسي واهمال متطلبات حياتهم الضرورية وتقييد حرياتهم الشخصية والعامة في عهد الديمقراطية الناشئة .

البرلمانيون يدينون انفسهم بمثل هذا النمط من التصريحات ، وكأنهم يقولون (ضمنا ) ان من حق الشعب العراقي انيحتجج وينتفض ويطالب بالاسراع بتقديم الخدمات المفقودة . لقد ثارالتوانسة رغم الخدمات المتوفرة لهم والمنتديات الفكرية والاجتماعية التي تتمتع بمساحة كبيرة من الحرية و حياتها المزدحمة بالمهرجانات المسرحية والسينمائية اونسب البطالة البسيطة فيها والحرية النسبية التي يتمتع بها الشعب..ومع كل هذا وغيره ثار الشعب لانهم اعتقدوا انهم بحاجة الى حياة جديدة ومستقبل جديد وحرية تتوافق مع متغيرات الحياة المتحضرة في العالم .

فكيف بنا نحن العراقيين؟ الذين ابتلينا بلوة كبرى بساسة لاتوجد في اجندتهم أو على جدول اعمالهم أو اولويات برامجهم ، هموم المواطن العراقي ومشاكله العقدية المستعصية منذ عقود من الزمان .

ماذا ينتظرون من الشعب الذي خدعوه بشعاراتهم البراقة وبرامجهم الخدمية على الورق والتضحيات التي سيقدمونها له .. كلها كانت هواء في شبك . هل يتوقعون ان نصفق لهم ونثني عليهم بعد ان مللنا الانتظار لسنوات ، بعد ان ضجرنا من الصبر عليهم ونحن نفتقد ونفتقر لكل ما موجود في تونس ،البطالة تعم البلاد ، بغداد التي كانت رائعة ،بغداد الجواهري والسياب ، بغداد النواب وجواد سليم ،وغيرهم من العظماء والمبدعين بغداد اصبحت سجنا كبيرا محاطا بالحواجز الكونكريتية والتي ما منعت الارهاب يوما ولا صدت المفخخات ولا وقفت بوجه الاحزمة الناسفة ، بغداد اصبحت حاوية كبيرة للنفايات والازبال حتى في ارقى منطقة فيها .. بغداد لم يبق فيها شارع لم يسلم منهم الا وحفروه وتركوا الاطيان وبقية المخلفات كأنما مهمتهم هي تخريب البلاد والقضاء على العباد مع سرقة مبالغ كبيرة جدا بحجة الاعمار وما من اعمار ولا بناء !!

البؤس والفقر الذي اجتاح البلادواليأس الذي دخل النفوس بدون (فيزة) وعلة الكهرباء المزمنة ونحن مقبلون على موسم صيف يلفح هواؤه الوجوه ولا يوجد عبقري من الموجودين على الساحة السياسية استطاع ان يحل هذه المشكلة التي اصبحت مستعصية برغم المبالغ الطائلة التي نهبت بحجة توفير الكهرباء لتصرف بعدها على اعراسهم وحفلاتهم ورحلاتهم المكوكية الى بلاد الله الواسعة المتخمة بالخدمات التي لانصدقها لو حكوها لنا ، لكنهم لاينقلون لنا جزءا من تلك التجارب .قمع الحريات وتقييدها وانتهاك الحقوق وتهميش دور المرأة في بناء مجتمع سوي وخلق جيل واع واهمال اليتامى والارامل وقد ازدحمت بهم الشوارع ليستجدوا لقمة العيش خارج اطار تغطية الدولة ،تكميم افواه الادباء والمثقفين .

الحديث يطول ويطول وسنبقى نكتب ونرفع اصواتنا من اجل التغيير والاصلاح، ولان النخبة الحاكمة لم تستمع الى صوتنا جيدا ، أو انها لم تسمعه اصلا ، فان البديل هو صوت الشارع الذي أوصل رسالة واضحة العنوان والافكار والتوجهات لهذه النخب المتصدية للعملية السياسية .

يقول البرلماني بهاء الاعرجي "لو بقيت الحكومة ١٠٠ عام فلن تستطيع ان تقدم شيء للشعب" وهو محق في ذلك ، اذا بقيت نفس الوجوه ونفس " الكفاءات " في مواقع المسؤولية الادارية والخدمية ،بل وحتى السياسية ، لان الذي لم يستطع ان يقدم شيئا طوال هذه السنوات ، لن ينزل عليه وحي العلم والمعرفة والخبرة ليقدم ما يحتاجه الناس .

# الحسين " ع " في ساحة التحرير

ميثم لعيبي اسماعيل

لا تستغربوا ان قلت لكم اني رأيته، رأيت الحسين هذا اليوم في ساحة التحرير، رأيته في عيون الفقراء واصواتهم ومطالبهم، اصواتهم المبحوحة ومطالبهم التي تنادي بما خرج الحسين من اجله، رأيته في شعاراتهم؛ التي أتت متناغمة مع مطالبه من اعدائه "خرجت في طلب الاصلاح" ، وكان اهم الشعارات التي رفعت في مظاهرة التحرير (الشعب يريد اصلاح النظام، بالصوت بالحق نتابع الفسادلم أر من اسمهوهم بالبعثيين او المندسين ولم أر شعارات تطالب بتغيير النظام او إسقاطه، لكني رأيت الكثير من الشباب والفقراء والمهمشين والنساء وكبار السن، كما رأيت المثقفين والادباء والاطباء والمهندسين..لكن وللاسف رأيت البعض وهو مستاء من الرعب الذي حاولت الحكومة بثه في قلوبهم من خلال الترويج لما سموه بالمندسين والبعثيين بحيث بدا الكل وكأنه مشبوه ومتهم إن هو ذهب او شارك.

لكن وللأسف أيضاً فإن هذا لم يعكس سوى خوف وإرتباك من قبل الحكومة ذاتها، بحيث راحت تبث في نفوس الناس (بعبع) الإرهاب والتفجير والأحزمة الناسفة لردع الناس عن التظاهر، كل ذلك كان مدفوعاً بفتاوى من بعض المراجع تساوي بين من يخرج الى تلك المظاهرة والمخرب الذي يريد ان يزعزع أمن الوطن.

المظاهرات التي كانت سلمية أحرجت تلك السلطة ووضعتها في زاوية ضيقة، فماذا ستقول الان، وكيف ستبرر عدم وجود (أبو طبر) الذي أرعبت به الناس لكنه لم يظهر!! كيف ستثني المتظاهرين من تنظيم تظاهرة اخرى في يوم آخر غير يوم ٢/٢٥، وما الحجة التي ستروج لها حينئذ !! أرجح إن الحكومة ستظهر علينا بفخر لتخبرنا إنها استطاعت ان تضبط إيقاع المظاهرات أمنياً وإنها أحبطت محاولات المندسين والعابثين.

كنا نتمنى أن يحدث عكس ذلك تماماً؛ عكس إجهاض المظاهرة من خلال حظر المركبات والتخويف والفتاوي، كنا نتمنى أن تضمن الحكومة حرية التظاهرة ولا تشكك بها او تدعو الى تأجيلها الى يوم اخر.. كنا نأمل ان يتم دعم المظاهرة من خلال تقديم الماء والطعام ، وتوفير حماية وسيارات لنقل المشاركين من والى المظاهرة.. كنا نتمنى ان تسمح الحكومة بتغطية المظاهرة اعلامياً ونقلها بشكل مباشر.

الحسين عنوان للحرية والإصلاح وهو ما رأيته متجسداً في مظاهرة هذه الجمعة

# الحزب الشيوعي مدافع أمين عن مصالح الشعب

أحمد عبد مراد

يخطئ من يظن أو يعتقد، أن الحزب الشيوعي العراقي وبعد كل هذا التاريخ الطويل يمكن ان يتخلى عن الشعب العراقي وجموعه الهادرة التي تطالب بالتغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي ومطالب الشعب الخدمية والمعيشية، ولو فعل ذلك لارتكب خطيئة لا تغتفر .

إن الشيوعيين العراقيين لديهم تجربة طويلة مع الجماهير الشعبية، كما لهم كذلك تجربة طويلة مع الحكومات المختلفة المتعاقبة على الحكم ،فبقدر ما يمتلك من الحكمة والتروي في تقديم النصح والإرشاد والنقد البناء الى الحكومات المتتالية على حكم العراق منذ تأسيس الدولة العراقية حيث كانت تلك الحكومات الرجعية منها تصم آذانها عن سماع كلمة الحق ولو كان فيها فائدة ومصلحة لها ما دامت تلك الكلمة قد جاءت من حزب الشيوعيين العراقيين ،فالحزب الشيوعي اعتاد دائما نقد المظاهر السلبية مع تقديم الحلول المناسبة لها كونه ينهج التغيير والبناء وليس الهدم والتخريب ،ان هذه المواقف اصبحت معروفة للقاصي والداني وليس غريباً ولا عجباً عندما أشاد السيد نوري المالكي ولاكثر من مرة بتلك المواقف النزيهة والنبيلة للحزب، وعليه لا بد للمرء أن يتساءل أن كان قرار مهاجمة مقرات الحزب الشيوعي جاء رداً على مواقفه من مطالب الجماهير الشعبية وتاييد الإصلاح والتغيير وفق الاصول الديمقراطية المكفولة دستوريا والتي ينادي بها الجميع حتى وان كان ذلك من باب التبجح والتزلف للجماهير..نحن نريد القول الى كل من خطط ودفع وتصيّد بالمياه العكرة للنيل من حزب العمال والفلاحين بأن التجربة الديمقراطية الهشة ستكون على المحك في حال استمرار الإساءة للحزب الشيوعي العراقي المجيد ،وكان الاحرى بمن يمتلك القرار ان ينصف أصحاب الحق ويعيد لهم ممتلكاتهم لا أن يأكل كل ما يصادفه في طريقه حقا وباطلا .

والشيء الآخر والذي كان حريّاً برئيس الوزراء وحكومة محافظة بغداد ان تضعه في حسبانها ان الوجود المكثف للشيوعيين واصدقائهم من الديمقراطيين والمثقفين هو صمام أمان للحفاظ على سير التظاهرات السلمية ضمن الإصلاحات التي تخدم تقدم العملية السياسية وتقطع الطريق على كل من تسول له نفسه الانحراف وجر الجماهير الى مسارات تخريبية قد يحاول نفر ضال من أيتام عفلق وحلفائهم القيام بها ،ولكن يبدو أن الحديث عن الديمقراطية شيء وممارستها شيء آخر.

أن جميع الأحرار والتقدميين يطالبون حكومة المالكي باحترام الدستور وضمان حق الجماهير بالتعبير الحر عن آرائها ومطالبها المشروعة،كما يطالبون بإطلاق سراح جميع المعتقلين على اثر التظاهر بمن فيهم العاملون في جريدة طريق الشعب.

# بيان جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية ليوم المرأة العالمي

## نعم لحرية المرأة
## نعم للمساواة الكاملة

بكل فخر واعتزاز نهنئ المرأة في كافة أنحاء العالم

بكل فخر واعتزاز نهنئ المرأة العراقية

يحتفل العالم في الثامن من آذار من كل عام باليوم العالمي للمرأة ، هذا اليوم الذي حققت فيه المرأة حضوراً بارزاً ومتميزاً في العديد من القطاعات المختلفة التي استطاعت أن تقول فيه كلمتها في الإبداع الإنساني ، في هذا اليوم بدأت تشارك الرجل مشاركة فاعلة في جميع ميادين الحياة، وفيه استطاعت أن تثبت حضورها جنباً إلى جنب مع الرجل في نضالها ضد الاستعمار والظلم، كما أنها استطاعت إن تأخذ دورها الريادي الفعال في بناء المجتمع المدني ولاسيما بعد قيام الحركة التصحيحية التي مكنتها في خوض معترك الحياة ودخولها مختلف الميادين التي مهدت لتسلمها المناصب القيادية والنقابية والسياسية.

لقد جاء الاحتفال بمناسبة عيد المرأة العالمي على إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والذي عقد في باريس عام ١٩٤٥. و كان أول احتفال عالمي بيوم المرأة العالمي ، هذه المناسبة المميزة تتيح لنا أن نقف لها في كل عام بفخر و اعتزاز على ما قدمته في جميع مفاصل المجتمع من أجل تطويرها و تقدم بلدانها. و في ذات الوقت نراجع الحقوق التي حصلت عليها المرأة و التي مازالت تحتاجها، فالمرأة شريحة هامة و أساسية من شرائح المجتمع و هي الآن و بعد مرور أزمنه عديدة من حرمانها من حقوقها أصبحت تساهم في حركة التطور و التحديث في دول العالم المتقدم والنامي على السواء مع الرجل ، أقر اليوم العالمي للمرأة لأول مرة في كوبنهاغن عام ١٩١٠، حيث كانت الأجواء تحضر للحرب العالمية الأولى وذلك تيمناً بحادثة حصلت سنة ١٨٥٧ في نيويورك حيث خرجت المرأة تطالب بتحديد ساعات عمل لها فاضطهدت واستشهدت في الثامن من آذار ولهذا اليوم تاريخه وأسبابه. فكانت تحتفل به فقط المنظمات النسائية، وأصبح رسمياً بعد أن اعترفت به الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة . لذا فإننا في هذا اليوم ندعو جميع المؤسسات الدولية للاهتمام بقدرات المرأة في العراق ومساعدتها لتأخذ مركزيتها الحقيقية لتنهض في ظل دولة متمدنة لا في ظل دولة تعتمد على الإسلام السياسي سلاحا لها .

إن التدهور السياسي الحاصل في العراق الآن والتي كانت أولى ضحايا هذا التدهور هي المرأة التي تعيش في العراق لما تعانيه من تهميش مستمر يحد من قدرتها ضمن إطار مجتمع متمدن ، أن المرأة التي تعيش في العراق تعاني العديد من المشاكل الأسرية الكبيرة بسبب العادات والتقاليد السلبية المتوارثة والتي يحاول فيها الرجل أن تكون فيها المرأة عبارة عن ماكنة للإنجاب فقط ، فقلة الوعي الثقافي في القرى والأرياف أدى بشكل ملحوظ إلى زيادة كبيرة للزواج المبكر للقاصرات التي تحت سن ١٢ سنة مما أدى ذلك إلى زيادة كبيرة أخرى في نسبة الطلاق كما لعب تردي الواقع التربوي في هذه المناطق دورا كبيرا في تقويض دور المرأة في بناء المجتمع فبعد المدارس المتوسطة للإناث عن هذه القرية أو تلك جعل اغلب أولياء الأمور يقفون بوجههن بعدم ذهابهن للمدارس المتوسطة التي تبعد عنهم بعضاً من الكيلو مترات ، كما لعب تردي الواقع الصحي دورا كبيرا آخر في تهميش دور المرأة فقلة الوعي الصحي وقلة خبرات الطبيبات في مجال تشخيص الحمل من دونه جعل الرجل الريفي ودون أية تفكير في الزواج من امرأة أخرى وطلاق الأولى .

أما بالنسبة إلى الثارات العشائرية فهنا الموضوع مختلف تماما ، فمجرد أن تحدث مشادة كلامية بين هذا الرجل أو ذاك نرى أن المعارك قد بدأت بينهم مما يؤدي إلى سقوط عدد كبير من القتلى بين الطرفين والضحية هنا هي المرأة التي ستعاني من عدد كبير من المشاكل الأسرية خصوصا إذا كان لديها أطفال ، عندها ستكون هي أول امرأة بين المتسولات في أشارات المرور أو عيادات الأطباء أو الصغيرات السن منهن يقومن ببيع أجسادهن لذا فإننا في هذا اليوم ندعو جميع المؤسسات والمنظمات والجمعيات الدولية للاهتمام بقدرات المرأة في العراق ومساعدتها لتأخذ مركزيتها الحقيقية لتنهض في ظل دولة متمدنة لا في ظل دولة تعتمد على تهميشها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا .

اليوم هو يوم الحنان والدفء والحب والسلام لنشعر جميعاً بقيمة المرأة وما تقدمه لنا

جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية

المصدر : جمعية حماية وتطوير الأسرة العراقية

# استعادة حلم مسروق

كاظم الواسطي

في الأيام التي سبقت سقوط الدكتاتورية ، كان معظم العراقيين يتداولون أحاديث متنوعة عن وسائل ابتهاجهم ، والكيفية التي سيحتفلون بها بعد زوال نظام الاستبداد . فهنالك من رسم في مخيلته صوراً كرنفالية للجماهير وهي تحتفل في الشوارع بأقدام عارية تتراقص على أصوات الموسيقى أياماً ولياليَ ، وآخرون أعطوا عهدا بممارسة سلوكيات غير تقليدية ، وغريبة الشكل ، كالخروج عراة ، أو بملابس تحوي كل الألوان، وغيرها من الصور الغرائبية التي تعكس درجة الغليان ، والضغط ، التي كانت تحرق نفوس العراقيين في ظل أبشع أنواع الاستبداد والقمع .

ولكن ما جرى بعد التغيير عام ٢٠٠٣ من أحداث ، ومشاهد تميّزت بالفوضى ، وعمليات السلب والنهب ، وجرائم الإرهاب الأسود ، ووجود قوات أجنبية مدجّجة بكل صنوف المعدات والأسلحة لم " تساعد " ، منذ البدء على تشكيل حكومة تمثل تطلعات العراقيين الخارجين من جحيم البعث الصدامي . بمعنى آخر حلت الفوضى العارمة ، وعمليات القتل الواسعة ، محل الديكتاتورية ، التي كان لبعض رموزها الإجرامية دور مميّز في ذلك . وكان من نتائج تلك الأوضاع ، أنها سرقت حلم العراقيين بإقامة مهرجان فرحهم ، وتحويل جمرات تلك الأعوام إلى ألعاب نارية في سماء الوطن . وكانت الغصة بتلك الجمرات ، التي لم تتحول ألعاباً في الهواء ، تحرق الأنفاس والنفوس . وبالرغم من التضحيات والخسائر التي تكبدها العراقيون في تلك الفترة ، وعدم وجود قوى سياسية منسجمة ، وفاعلة ، تطمئنهم على مستقبل حياتهم بإجراءات ملموسة على أرض الواقع ، فقد كان رفضهم قوياً للمحاولات التي تريد إعادتهم إلى أجواء الاستبداد والاستعباد ، فكان موقفهم ، واضحاً ، بجانب الحياة واستمرارها وسط كل تلك المخاطر ، بأشكال أخرى بعيدة الصلة بعالم الأمس المثخن بالجراح والآلام . وبقيت المشكلة الأكبر عدم قدرة الفرقاء السياسيين على الاتفاق على ستراتيجية عمل وطني مشترك تعتمد على الشعب في تنفيذها، وإلى الوطن تعود منافعها .

وبصبر هذا الشعب ، وتحمّله اللامحدود ، تحققت لهؤلاء الفرقاء فرصة الحكم والتحكم ، في وقت كان يعيش فيه تحت مطرقة الفقر والإرهاب ، وهو يصرُ في ظلهما ، على التمسك بطريق التغيير : فتمت كتابة الدستور، وأجريت الانتخابات وراء صدور أبناء الشعب العارية أمام رصاص الإرهاب ، ومفخخاته .

كان أمل المواطنين العراقيين ، بعد هذه الجهود المضنية ، أن تقوم المؤسسات التي بُنيت على أجسادهم الضامرة ، برد الخدمة مضاعفة في سد احتياجاتهم ، وتلبية مطالبهم . وتمر الأعوام على ذات الحال ، وما من استجابة تُذكر لتلك الاحتياجات ، والمطالب ، بل أخذ الأمر يزداد سوءاً في مجال الخدمات ، والحقوق ، والحريات . وانشغل من انتخبهم المواطن ليكونوا ممثلين له ، ومدافعين عنه ، بصراعات جانبية وسط خارطة المحاصصة البغيضة . واستشرت حالات الفساد ، واتسعت دائرة الفاسدين في مفاصل الدولة دون مراقبة أو عقاب . وبقيت الخدمات معطّلة رغم التخصيصات المالية الضخمة التي تتبخر حالما تُستلم .

وبعد هذا ، لماذا كل هذا الضجيج ، والاتهام ، والتهديد ، لمواطنين وضعوا حياتهم على أكفهم كي تستمر العملية السياسية ، مثلما ادعى السياسيون أنفسهم ، باتجاه بناء الديمقراطية على أسس سليمة ، لمجرد مطالبتهم بإصلاح هذه العملية من التشوهات التي تعرضت لها من الفساد والفاسدين، وممن يريد كمّ الأفواه ، وسلب الحقوق والحريات ، على طريقة من أجمعنا على عدم العودة إلى دائرة سياساته السود ؟

إن التظاهرات المطالبة بالإصلاح ، والخدمات ، وتوفير العيش الكريم للمواطنين ، وتمتعهم بحقوقهم وحرياتهم التي كفلها الدستور ، دليل عافية لأيّ تجربة تريد حقا بناء مجتمع ديمقراطي ، وحكومة مدنية تضمن حقوق مكونات مجتمعنا كافة بلا تمييز على أساس طائفي ، وقومي ، ودِيني في وطن الجميع . إن المتظاهرين في الاحتجاجات السلمية التي تشهدها بلادنا يبحثون عن فرصة لاستعادة مهرجان الفرح الذي سرقته منهم ظروف لا يريدون لها الاستمرار بذات الوتيرة التي لا ندري ما الذي سيرتكب فيها إذا ما بقينا صامتين.

# المرأة
# ومعايير التحضر والرقي

رجاء مجيد

لست ادري لماذا ينتابني الشعور بالحيف كلما شرعت بالحديث عن المرأة العراقية رغم كل التطورات الحاصلة لإثبات كيانها، قد أعزو هذا الشعور الى كوني امراة تحاول النذود عن بنات جنسها ؟ او يكون هو الجور الجاثم على كيانهن منذ سنين بعيدة وان تحررت جزئيا ـــبعضهن ـــ منه، فقد تكون ترسباته قد نضحت سلبياته لتطفوا على سطح العرف والتقاليد فيستمر التعامل مع المرأة على أنها مخلوق ضئيل ضعيف قليل الحيلة كما قال الكاتب اللبناني نبيل خوري :الرجل ..هو الذي يجعل المرأة تشعر وهي بجانبه بأنها مخلوق صغير لا قيمة له ولا كيان ..قطعة أثاث يملكها ويتصرف بها كما يشاء..! تساؤلاتي برمتها ناجمة عن العنف الحاصل إزاء المرأة على مر السنين من ضرب وإهانة وغيرها وهذا عنف ظاهر تمت ـــتقريبا ـــ معالجته وتشخيصه ووضع الاسس والقوانين للحد منه .

ولكن ما بالنا والعنف الآخر من نظرة دونية للمرأة وتهميشها والانتقاص من كيانها وشخصيتها في المجتمع الذي أساسه المرأة فلولاها لم يوجد الرجل ـــفكلاهما ـــ كيانان مشتركان لديمومة الحياة وبناء المجتمع . مجتمع راقٍ واعٍ بكل ما فيه وكل ما عليه

لقد استبشرنا خيراً بالتغيير الحاصل في نيسان ٢٠٠٣ وبحكومتنا الديمقراطية الرشيدة وهي تسترشد بأقوالها (لا بأفعالها) بالدستور الذي صنعته أيديهم وفرحنا بالحرية ومنح المرأة حقوقها وبالحياة المدنية الدستورية وممارسة الديمقراطية بأسلوب متحضر وواع .لكننا صدمنا وقد اصيب مجتمعنا بردة قوية ارجعتنا قروناً إلى الوراء وبوجود مؤشرات عملية واضحة للعيان وهو تهميش المرأة ودورها في الحياة، وهذا تجاوز فاضح على مبادئ الديمقراطية وتعارض واضح مع الحقوق والحريات الاساسية للمرأة العراقية.

لاحظنا تراجع دور المرأة في الحياة السياسية ولم تمنح أي منصب وزاري أو إداري ـــقيادي ـــ في حكومتنا الحكيمة ! وهذا ما يوجع القلب ويجعلنا في خضم تساؤلات كبيرة برغم وجود كثير من النساء المثقفات والمناضلات والقياديات والكفوءات وعلى مستوى عال من الذكاء والتلعيم وكنا بوقت ليس ببعيد نحسد على وجود نساء مثل د.نزيهة الدليمي التي تسنمت وزارة البلديات في عهد عبد الكريم قاسم وكانت اول وزيرة في العالم العربي ومناضلة من الطراز الرفيع، فقد أسست أول رابطة نسوية للدفاع عن حقوق المرأة وحريتها في عام ١٩٥٢ وقادت تظاهرات في العهد الملكي وكانت تضاهي د.هدى شعراوي في مصر التي قادت التظاهرات ضد الملكية والباشوات وكثيرات كثيرات غيرها من المناضلات المثقفات العراقيات والقادرات على ادراة بلد وليس وزارة او دائرة معنية.

سنين عجاف مرت على شعبنا العراقي وخصوصا ـــ المرأة ـــ ومعاناتها واضطهادها من قبل الرجل والنظرة الدونية لها في مجتمع ذكوري استأثر فيه الرجل لدرجة تبجيله واحترامه دونا عن المرأة حتى لو كان لا يعرف كتابة اسمه أو لا يفهم اسلوب الحوار المجتمعي واختيار الكلمات اللائقة امام الفضائيات والحضور كـ ـــ(علي الابراهيمي)

مجتمعنا يضطهد المرأة وينتقص من كفاءتها وشخصيتها وإمكانيتها في قيادة المجتمع برغم انها قيادية في بيتها وعلى اكتافها وبين أحضانها تربى وترعرع اعتى الرجال وتقلدوا مناصب كبيرة .. هذه النظرة المتوارثة عن اجيال واجيال ووفقا للتقاليد البالية والاعراف التي هي صنعت الرجل وبرغم ان الرجل يعرف حقيقة الامر ويعلم جيدا ان المراة العراقية عانت وكافحت وتحملت ما تحملت من جور وظلم ومن هول الحروب التي فرضت علينا والمسؤولية التي ألقيت عليها في العمل خارج المنزل وفي تربية النشئ على أحسن ما يكون بغياب الزوج والاخ (إما بسبب الحرب الصدامية او الهجرة خارج الوطن هربا من ملاحقة ازلام النظام المقبور) وتوفير لقمة العيش ولو على حد الكفاف لعائلتها ، وقد كانت المرأة العراقية مضرب الامثال في الدول المجاورة لنضالها وحفاظها على كرامتها وأسرتها.

بعد كل هذا يكون جزاؤها التراجع والتحكم بمصيرها والتحكم بمستوى تعليمها بملبسها بكل تحركاتها حتى ان هناك مؤشراً كبيراً في إقليم كردستان انه بالرغم من التطور الظاهر في الاقليم والحرية التي يتمتعون بها ونحن ـــاهالي بغداد ـــ معجبون بهذه الظاهرة، لكن المؤلم جدا ان حالات الانتحار كبيرة جدا بين الفتيات هناك بسبب التسلط العشائري والتقاليد التي تفرض على الفتيات، أمور لم تكن حتى في زمن الجاهلية ، والزواج الإجباري من الأقارب أو من يرتأونه وفقاً للأعراف السائدة هناك مما يضطرهن الى الانتحار !

ثم هناك الازدواجية في عقلية الرجل وتفكيره عندما يستحسن الجمال وتدار رؤوسهم على كل جميلة او ـــمتجملة ـــفي أي مكان يلحظونها ولكنه يمنع هذا على اخته او زوجته او حتى حبيبته ويفرض عليها ما ليس لها رغبه به ويتحكم بمشاعرها ورغباتها التي هي من حقها اصلا (والله جميل ويحب الجمال)

نرفض اضطهاد المرأة بتعدد الزوجات وهذا يعتبر عنفاً آخر ووجعاً مضنياً للمرأة ويجب وضع قانون فعال لمنع ذلك إلا لأسباب قاهرة.

ولكل ما تقدم ولو ان هناك الكثير الكثير وهذا غيض من فيض نلفت انظار وانتباه السادة المسؤولين المتنفذين في دولتنا الديمقراطية الى الدستور العراقي الجديد والذي كتب بأقلامهم ولم يشركوا اي امرأة فيه وهذا عيب وخزي آخر (الباب الأول الفقرة الأولى من المادة ح،ب،ج)منها والتي تنص على انه : لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ولا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية؟) وعليهم ان يطلعوا على اتفاقية (سيداو ) التي تطالب الدول بالقضاء على جميع أشكال التمييز النوعي ضد المرأة . وهي الاتفاقية التي وقعها العراق في السبعينيات من القرن الماضي .

وليعلموا ان يوم ٨ آذار (يوم المرأة العالمي) سببه نساء في امريكا تظاهرن مع الرجال في عام ١٨٥٦ احتجاجاً على الظروف القاهرة التي كانوا يعانون منها وطرحوا مشاكل المرأة العاملة، عليه تشكلت اول نقابة لعمال النسيج في امريكا

في ٨ آذار ١٩٠٨ عادت آلاف النساء العاملات في معامل النسيج للتظاهر حاملات الخبز اليابس والورود كشعار لحملتهن، وفي ١٩٠٩ انعقد مؤتمر كوبنهاكن وضيّف مندوبات عن ١٧ دولة وتمت الموافقة على مطاليبهن لتخفيض ساعات العمل ، ومنع الأطفال من العمل ، ومنح حق الاقتراع للنساء . .

في ٨ آذار ١٩٧٧ تم تخصيصه يوم للمرأة العالمي. الحكومات في ذلك الوقت وفي تلك الدول انصاعت لتظاهرة نسوية وحققت مطالبهن ... والمرأة العراقية قادرة على عمل اكثر من هذا وإنجاز الكثير من المهمات في حال اعطيت حرية أكبر في إبداء الرأي والمشاركة في صياغة القرار الاصلح وعدم تهميشها واحترام وجودها وإلا ستؤخذ الحقوق وتفرض على صناع القرار من الرجال .

عليه وتلافيا لثورة نسوية تقلب الموازين أدعو لتحرير الرجل من كل القيود البالية والافكار الصدئة ومن كل ازدواجية في التفكير والعمل، حينها ستنال المرأة حريتها ـــالأصولية ـــ ولن تتجاوز على مجتمعها او تتعارض معه ولكنها ستنجز المعجزات وكل ما عجز عنه الرجل السياسي المحنك.

# تضامنوا
# مع حملة المدى (الحريات اولا)

**فراس عبد الحسين الجنابي**
خريج عاطل
العراق

ندعو لبناء دوله ديمقراطيه دوله مؤسسات بعيده عن الطائفيه

**صبيح قاسم**
عامل متقاعد
العراق

لقد ذقنا المرار و نحن لا نمتلك الحرية
ليس لكم الا الحرية وألا ستكونون عبيداً طول العمر كما عشنا
فيكم ومنكم الأمل

bushrab
انثى
العراق

أرحب بهذه الحملة واطلب من الله عزوجل ان ينصرالعراقيين لانهم استفاقوا ضد الفساد آن الاوان لردع المفسدين والمحاصصات الطائفية..نطلب من رئاسات الكتل والأحزاب والمسؤولين السياسيين ان يتدخلوا في إيقاف قمع الحريات

**علي الطائي**
مدون واعلامي
العراق

ان حق التعبير عن الرأي يجب ان يكون مكفولا للجميع وألا تقيد الحريات ولا تكمم الافواه للأسف نعاني كل اشكال كبت الحريات وتقييد الحركة والحرية يجب ان تسن قوانين تكفل حرية التعبير وعدم تهديد الاعلام بالمحاكم اذا ما كشفوا فساد الدوائر.

**علي الحجامي**
مهندس
العراق

نعم للحريات الفكرية ، لالقمع وتكميم الافواه، مطلوب عزل الدين عن السياسة ونرفض التهميش للخبرات والمستقلين ، نعم لبناء دولة حضارية يسودها القانون .

Sara
دول أخرى
فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل رجال الدين في شؤون الدولة . عدم قمع الحريات وممارسة سياسة الترهيب والتخويف وتحويل العراق الى دولة بوليسية وعدم انتهاك حقوق الانسان واحترام حقوق المواطن .

**مهندسة**
دول أخرى

صوت الأحرار لا يكتم، أملنا كبير بشباب العراق ومثقفيه،أتمنى أن تبقى المدى منارا للدولة العلمانية لا للفساد لا لقمع الحريات.

**نجم عبد الأمير**
دول أخرى

الظلاميون يومهم قريب

**مشرق المنصور**
محلل سياسي
العراق

الليبرالية هي الحل .. والاسلام السياسي هو الخراب بعينه .

**يونس قاسم علي**
محب العراق
العراق

صوت العراقي الشريف و الغيور لا يعلى عليه صوت انتموا الى العراق ولا تصبحوا تابعين الى جهة سياسية او دينية

wissam

**فصل الدين عن الدولة**
دول أخرى
عدم قمع الحريات – وفصل الدين عن الدولة– ابعاد اصحاب العمائم البيضاء والسوداء عن مرافق الدولة والسياسة– حرية التعبير نشر ثقافة التسامح في مجتمع سادته روح الانتقام بسبب العقائد الدينية المسمومة وحسبنا الله عليكم ونعم الوكيل.

**قيصر إبراهيم خضير**
عامل
العراق

الحريات هي بناء مجتمع متكامل

**علاء العبيدي\ بغداد**
صديقةالعراق

نعم للحريات : اهم نقطه يجب علينا ان نرسخها هي حرية الرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الانسان ووضع الاسس الاولى لبناء دولة المؤسسات.

**احمد ناهي البديري**
صحفي
العراق

نعم لحرية السلطة الرابعة نعم لحرية الصحافة نعم للكلمة الحرة في زمن الديمقراطية وزمن حكم الشعب

**ابن داخل**
العراق

ان من يحاول أن يصادر الحريات و يمنع التظاهر السلمي هو أقرب الى فكر البعث من غيره، فكفاكم اتهاما للذين يرفضون تسلطكم و فسادكم بانه بعثي أو مخرب.

**فاروق الشمري**
**متقاعد**
دول أخرى

لا لدولة الطوائف لا لدولة اللصوص والجهلة والأميين

**صلاح الحر**
دول أخرى

أدعو أخواني إلى المشاركة في الرأي بشكل حضاري وعدم استخدام مفردات معيبة فنحن طبقة مثقفون وثقافة السب والشتم ليست من ثقافتنا تضامنوا مع المدى الى اقصى مدى ولاتكونوا مثل كامل وامثاله.

**مروان الطائي**
العراق

قاتلوا انّا معكم مقاتلون وإن شاء الله منتصرون

**فالح البدري**
**شاعر**
دول أخرى

من وجهة نظرهم الحريات تنتهي عند ما تمنعها أيدلوجياتهم البالية ..
متضامن ضد التخلف والظلام

**انكيدو**
دول أخرى
إذا الشعب يوما
أراد الحياة
فلابد
أن يستجيب القدر
ولابد لليل
أن ينجلي
ولابد للقيد أن ينكسر

**فوزية الجنابي**
تدريسية
العراق

لا لعمائم التخلف ... نعم لدولة مدنية حرية أفرادها مقدّسة

**غسان العلوجي**
فنان تشكيلي
العراق

دولة مدنية لا دينية

**وائل الجليحاوي**
العراق

معكم لبناء عراق جديد

**صلاح الحر**
دول أخرى

في العراق ولد القانون عند حمورابي وفيه مات القانون في دولة القانون.

**صلاح محمد حافظ الساعدي**
دول أخرى

معكم لان الحرية لا يعلى عليها أي شيء.

**إيمان الوائلي**
إعلامية وتشكيلية
العراق

لقد خلقنا الله احراراً عصيين على الظلم والفساد
نطالب بالحرية والعيش الكريم ..
بأرادتنا نحقق المستحيل
والخير قادم ان شاء الله.

**احمد حمودي ماهود**
فنان تشكيلي
العراق

أؤيد هذهِ المطالب وأساندها قلباً وقالبا ... تقديري

**د.سامي الحصناوي**
استاذ جامعي
دول أخرى

اللعنة على المربع اللاذهبي ، كامل الزيدي ،، صلاح عبد الرزاق ،،خضير الخزاعي ،، صابر العيساوي ،، والعشرات غيرهم ،،

# الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2064) السنة الثامنة - الاربعاء (9) آذار 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com


## نتضامن مع الحزب الشيوعي العراقي

**حسن حاتم المذكور**

حتى لا نرى صورتنا مقلوبة ومواقفنا على المحك ، علينا أن نعلن رفضنا القاطع للاستفزاز غير المبرر للضمير الوطني ، ان صح ما سمعناه وتناقلته الأخبار ، من ان قوة (عسكرية) حاصرت مقرات الحزب الشيوعي العراقي مطالبة قيادته وكوادره بالمغادرة وإخلاء المقرات خلال ساعات ـ انها طريقة لا تخلو من الاستهتار والصلف ـ ، حزب وطني مسالم واكثرمن غيره عراقة ونزاهة وكفاءة وصدق الولاء للناس والوطن ، وبحجم الحزب الشيوعي العراقي وتاريخه النضالي، يعامل بهذه الطريقة الفضة من قبل ـ عسكر التأديب الديموقراطي ـ شعرت وكأن ضميري يعوي جرحاً في داخلي عندما اشارت الأخبار، على أن القرار صدر بعلم القائد العام للقوات المسلحة السيد نوري المالكي ، لا اصدق ، لأني لا اريد ان ارى حرجاً غير ضروري يضاف الى السيد المالكي وهو المحاصر بذئاب الكيد والوقيعة من داخل وخارج حكومتة للشراكة الوطنية ، وان كان هناك من دعم نهجه وانجازاته وتفهم ظروفه ، هم الوطنيون العراقيون ومن بينهم قيادات وقواعد واصدقاء الحزب الشيوعي ، والسيد المالكي شهد لهم بذلك .

قبل خمسة أشهر تقريباً ، التقينا والأستاذ حميد مجيد موسى في ندوة حوارية في برلين ، كان صريحاً دقيقاً في شرحه لموقف الحزب الشيوعي من الأوضاع العامة في العراق ، ومن بين ما اشار اليه " ان مأزق العراق يكمن في نظام التحاصص الذي اعتمدته الأطراف السياسية ، وان الحكومة الراهنة ( حكومة المالكي ) لايمكنها العمل وهناك من يعيقها من داخلها ، وان المسؤولية تقع على عاتق الأطراف التي لاهم لها الا محاولات اسقاط الحكومة ثم تصفية المكتسبات " واكد على دعم العملية السياسية وتطوير وترسيخ التحولات الديمقراطية ، وأكد أيضاً على الطريق السلمي لعملية الاصلاح ومن بينها المطالبة بنزاهة الانتخابات القادمة، وأكد على ان الحزب سوف لن يكون خاسراً اذا مانجحت الديمقراطية .

هذا هو الأسلوب السلمي الحضاري لتصحيح مسار العملية السياسية الذي ينتهجه الحزب الشيوعي العراقي في سياسته ونهجه الرسمي ، وهنا يجب عدم الخلط بين الحزب الشيوعي كطرف هام في مستقبل التحولات الديمقراطية ، وبين ما يصدر عن بعض مدعي اليسار ، وهم كيانات لاتمثل الحزب ولا علاقة لها بالحركة الجماهيرية ، انها مجاميع موسمية مزاجية تبحث عن مكان لها على قمة الموجة الخطأ ، وفي جميع الحالات ، أنها ضريبة دفعاها وسيواصلا دفعها الحزب والحركة الجماهيرية.

وحتى لا نغرد بالاتجاه المعاكس لمواقفنا ، علينا ان نعلن تضامننا مع الحزب الشيوعي ، وكمواطنين عراقيين ، يجب ان نستنكر ونطالب الجهات الرسمية ، أن تبادر بالاعتذار للحزب الشيوعي وأن تضع حداً لتلك الجهات التي امتهنت استفزاز القوى الوطنية ومؤسسات الثقافة العراقية .

أقول لكل الحريصين من داخل العملية السياسية والحكومة القائمة بالذات ، أن ثقوب الحالة العراقية ، وإضافة لكثرتها وسعتها ، يقابلها شحة وصغر الرقع التي يمكن بها ستر التعري القائم ، فقد أضافت شقاً بحجم الهجوم غير المسؤول على مقرات الحزب الشيوعي والقوى الوطنية الأخرى والثقافة العراقية ، سيزيد للحالة الراهنة عرياً اكثر مما هي عليه الآن ، وظلاماً أكثر مما هو قائم ، في زمن لابد للحياة فيه ان تغادر تابوت موتها .

الجميع مطالبون بوقفة مراجعة نقدية وعملية إصلاح تبدأ من الذات لتتسع عبر شرايين المجتمع الى أبعد نقطة فيه قبل ان يعاقبنا الوقت .

وللديمقراطية شعب يحميها .

## كاريكاتير

**بسام فرج**